مجلة دراسات إقليمية

اسم المقال: اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة 1968 – 1988
اسم الكاتب: د. فواز جارالله نايف الدليمي، م.م وائل سامي طه الحافظ
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/949
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 14:39 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة دراسات إقليمية – جامعة الموصل ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

إتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ (*)

د. فواز جارالله نايف الدليمي (*) السيد وائل سامي طه الحافظ (***)

مقدمة:

يحدث النمو في الاقتصادات المتقدمة نتيجة لعوامل عديدة في مقدمتها استكمال انجاز الهياكل الارتكازية وزيادة حجم الاستثمارات المحلية ثم زيادة الانتاجية وتحسين اداء المشاريع المختلفة ثم أخيرا الادارة والتنظيم ، دون حاجة لاحداث تغيرات هيكلية اوتبانية او تغيير العلاقات او النسب القائمة بين القطاعات الانتاجية في الامد القصير ، فانجاز التغيرات الهيكلية في الاقتصادات المتقدمة تجعل التغيرات العامة في الاقتصاد تنعكس في معدت النمو الاقتصادي دون الحاجة إلىتنمية اقتصادسة شاملة في الهياكل الاقتصادية المختلفة والحال عكس ذلك في الاقتصادات النامية ، فتحقيق وانجاز النمو يحتج إلى تغيير كبير في الهيكل الاقتصادي ، ذلك ان هذا الهيكل يتسم بالركود وثبات النسب في العلاقات بين قطاعاته الرئيسية .

والاقتصاد التركي احد هذه الاقتصادات النامية والتي تطمح إلى تحقيق معدلات نمو متسارعة لتساهم في التغيرات الهيكلية اولا ثم تساعدها على الدخول في الاتحاد الأوروبي .

ونحاول في البحث معرفة طبيعة العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي والتغيرات الهيكلية خلال الفترة الزمنية المغطاة .

(*) البحث بالأصل مستل من رسالة الماجستير الموسومة "اتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٦٨-١٩٨٨" (دراسة تحليلية) عام ١٩٨٨ .

(**) أستاذ مساعد/كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل.
(***) مدرس مساعد/ كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة الموصل.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

هدف البحث

يهدف البحث إلى دراسة الاقتصاد التركي بعامة مع التأكيد على هيكل الانتاج والتجارة الخارجية ومعرفة المتغيرات الاساسية التي أثرت وتؤثر في معدل النمو الاقتصادي المتحقق في تركيا خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة .

فرضية البحث :

تنطلق فرضية البحث من خلال السؤال المركب الاتي :

هل تسهم التغيرات الهيكلية (ممثلة بهيكل الانتاج والتجارة الخارجية) في النمو الاقتصادي في تركيا؟ واذا كانت الاجابة بنعم ، فما مقدار تأثيرها في النمو الناتج المحلي الإجمالي للبلد موضوع الدراسة خلال الفترة الزمنية التي يعطيها البحث؟

منهجية البحث :

تم الربط بين التحليل النظري والقياس التجريبي لاثبات صحة الفرضية المتبناة في هذا البحث.

وتغطي الدراسة سلسلة زمنية مداها (٢١) عاما (١٩٦٨-١٩٨٨) وتقدير البيانات عن عام ١٩٨٩ في حينه.

الاطار النظري للبحث :

ترى المدرسة الهيكلية ان الهيكل يعني نظاما من العلاقات مكون من ظواهر متماسكة يتوقف كل منها على دوره في تكوين هذا النظام [١].

ويرى الاقتصادي (والاس بيترسون) ان مصطلح الهيكل الاقتصادي يدل على المساهمة القطاعية للانشطة الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج القومي، وعلى توزيع القوة العاملة على الانشطة الاقتصادية ذاتها .

ويحصل التغيير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرا تغير على الاهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج القومي او عندما يطرا تغيير على التوزيع النسبي للايدي العاملة على تلك القطاعات [٢]. وبناءا على ما تقدم فان مفهوم الهيكل يعني التوزيع النسبي للمتغيرات الاقتصادية أي نسبتها إلى حجم الناتج القومي الإجمالي.

والمعروف ان الهيكل الاقتصادي لاي بلد يتكون من عدد من الهياكل الفرعية ، ومثال ذلك هيكل الانتاج وهيكل العمالة وهيكل التجارة .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

والهيكل الانتاجي على صعيد الاقتصاد القومي ، يعني الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في تكوين الناتج القومي ، في حين يشير هيكل العمالة إلى التوزيع النسبي للايدي العامة على القطاعات الاقتصادية المختلفة .

اما هيكل التجارة الخارجية فهو يتكون من هيكل الصادرات (التوزيع النسبي او الاهمية النسبية لكل سلعة مصدرة بالنسبة لاجمالي الصادرات) . وهيكل الواردات (التوزيع النسبي او الاهمية النسبية لكل سلعة مستوردة بالنسبة لاجمالي الاستيرادات). والاهمية النسبية لكل قطاع ومساهمته في التجارة الخارجية .

ويمكن القول ان الهيكل الاقتصادي قد يأخذ شكل النمط الذي يكون عليه الاقتصاد او تلك العلاقات الثابتة نسبيا في نظام اقتصادي واجتماعي معين .

أي ان طبيعة العلاقات بين أجزاء الاقتصاد والتي تتميز بالاستقرار النسبي يمكن ان تشكل الهيكل الاقتصادي الذي يعمل في ظله نظام اقتصادي معين ، وتكون العلاقات التناسبية بين مكونات الاقتصاد القومي ذات تأثيرات متبادلة ومن ثم توصف التغيرات التي تطرأ على الاهمية النسبية لمكونات الاقتصاد القومي بالتغير الهيكلي او البنيوي .

وتميزت هياكل البلدان النامية بعد ان نالت استقلالها السياسي بميزة اساسية وهي :

تبعية هذه الهياكل للاقتصادات الرأسمالية المستعمرة ، أي انها اصبحت خاضعة في نموها وتطورها إلى مقتضيات تلك الاقتصادات وتطورها ، وتفكك هياكل اقتصادات تلك البلدان نتيجة لاستمرارها منتجة للمواد الاولية من ناحية ولكونها اسواقا لتصريف بضائعها المصنعة مما جعل القطعات الاساسية لتلك البلدان مرتبطة بمصالح تلك المركز مما جعلها تعمل بصورة منعزلة عن بقية قطاعات الاقتصاد القومي .

ان انقسام اقتصادات البلدان النامية إلى قطاعين :

قطاع متطور صغير وقطاع متخلف كبير دون وجود تأثير متبادل بينهما ، يؤدي إلى تعميق الاختلاف في الهياكل الاقتصادية لهذه البلدان . وعليه فان النمو الاقتصادي المتصاعد لا يمكن تحقيقه الا بوجود هيكل اقتصادي سليم ومتكامل ، أي تتم تنمية القطاعات الاخرى ،

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

وهذا لا يعني ايضا مساهمة هذه القطاعات بدرجات متساوية في الناتج القومي ، بل تكون مساهمتها متناسبة مع دورها في تكوين هذا الناتج .

أولا: تطور هيكل الناتج المحلي الإجمالي للسنوات ١٩٦٨-١٩٨٨

يتناول هذا المبحث رصد الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي من اجل الوقوف على طبيعة الهيكل الانتاجي ، كذلك رصد حركة التغيير في مساهمة القطاعات الاقتصادية وهي تعبر عن التطور في التركيب الهيكلي للاقتصاد التركي .

الاهمية النسبية للقطاعات خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٧٧ ، يظهر الجدول (١) مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي ، وحركة التطور (مقدار التغير النسبي السالب والموجب) في نهاية الفترة قياسا بما كان عليه الوضع في بداية الفترة . وقد كانت مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج كما يأتي :

اتجهت مساهمة القطاعات السلعية إلى الانخفاض من ٦٤,٥% من الناتج في بداية الفترة إلى ٥٩,٣% من الناتج في نهايتها ، ويبلغ مقدار (٥,٢%) ولتقصي ذلك حسب القطاعات :

١- جاء القطاع الزراعي في المرتبة الاولى بداية الفترة ، وبلغت اهميته (٣٢%) من الناتج . ولكن انخفضت مساهمته إلى (٢٤%) من الناتج في نهاية الفترة وقد انتقل بذلك إلى المرتبة الثانية .

٢- قطاع التعدين جاء بالمرتبة الثانية في بداية الفترة ، وبلغت مساهمته (٢%) من الناتج. ولكن انخفضت مساهمته إلى (١,٩%) من الناتج في نهاية الفترة وقد انتقل إلى المرتبة التاسعة .

٣- احتل قطاع الصناعات التحويلية المرتبة الثانية في بداية الفترة بنسبة مساهمة بلغت (٢١,٦%) وقد زادت نسبة مساهمته إلى (٢٤,٧%) من الناتج في نهاية الفترة ، واحتل المرتبة الاولى .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٤- اما قطاع البناء والتشييد ، فقد احتل المرتبة السادسة بداية الفترة بنسبة مساهمة (٧,٥%) وانخفضت مساهمته إلى (٦,٧%) من الناتج في نهاية الفترة وبقي في المرتبة السادسة .

٥- احتل قطاع الماء والكهرباء المرتبة التاسعة من حيث مساهمته في الناتج . اذ بلغت مساهمته (١,٤%) في بداية الفترة ، وانتقل إلى المرتبة الثامنة في نهاية الفترة بنسبة مساهمة قدرها (٢%) من الناتج .

اما القطاعات التوزيعية فقد ساهمت بنسبة (٢٩,٧%) من الناتج في بداية الفترة ، ارتفعت إلى (٣٥%) من الناتج في نهاية الفترة وقد كانت مساهمة هذه القطاعات كل على انفراد :

١- جاء قطاع تجارة الجملة والمفرد بالمتبة الثالثة في بداية الفترة وبنسبة مساهمة (١٢,٣%) من الناتج، وبقي عند المرتبة الثالثة في نهاية الفترة وبنسبة مساهمة (١٥,٣%) من الناتج.

٢- اما قطاع النقل والمواصلات فقد احتل المرتبة الخامسة في بداية الفترة بنسبة مساهمة (٨,٥%) من الناتج ، ثم انتقل إلى المرتبة الرابعة في نهاية الفترة بنسبة مساهمة (١٠,٧%) من الناتج .

القطاعات / السنوات	زراعة	التعدين	الصناعات التحويلية	البناء والتشييد	الماء والكهرباء	النقل والمواصلات	تجارة الجملة والمفرد	البنوك والتأمين
١٩٦٨	٢٢,٠	٢,٠	٢١,٦	٧,٥	١,٤	٨,٥	١٢,٣	٨,٩
١٩٧٧	٢٤,٠	١,٩	٢٤,٧	٦,٧	٢,٠	١٠,٧	١٥,٣	٩
الفترة بين ١٩٦٨ و ١٩٧٧	-٨	-٠,١	٣,١	-٠,٨	٠,٦	+٢,٢	٣	٠,١

المصدر : احتسب النسب بالاعتماد على الملحق (١)

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

ثانيا: التجارة الخارجية التركية

يحتل قطاع التجارة الخارجية في أي اقتصاد مكانة مهمة ، فهي النافذة التي يطل من خلالها بلد معين على العالم الخارجي، وتركيا ضمن هذا المفهوم لا تشذ عن القاعدة، فاتخذت التجارة فيها اتجاهات ومسارات متعددة باختلاف الأزمنة والمراحل السياسية، فكان للموقع الجغرافي والاستراتيجي دافع رئيسي لتحديد مسار التجارة الخارجية تارة، ثم كانت العوامل السياسية تمثل الأولوية في تحديد اتجاهات التجارة الخارجية تارة أخرى. ولكن مهما تعددت المسارات والاتجاهات لابد أن يخضع وضع سياسة التجارة الخارجية لاعتبار المصلحة القومية.

إن أهمية التجارة الخارجية في تركيا تأتي من كونها مصدرا أساسيا للعملات الصعبة التي تؤمن لتركيا إمكانية تلبية احتياجاتها ، وكانت تركيا في بداية الستينات قد نهجت استراتيجية إنمائية تقوم على التوجه الداخلي وإحلال الواردات [٣].

لقد كان اتجاه تركيا ومعظم الدول النامية نحو هذه الاستراتيجية متأتيا من عدة اسباب، متمثلة بقيام الحرب العالمية الاولى وحدوث ازمة الكساد الكبيرة في الثلاثينيات وما تلاه من قيام الحرب العالمية الثانية فضلا عن الصعوبات التي واجهت ميزان المدفوعات للدول النامية. ومن بعد فان هذه الحوادث ادت في الوقت نفسه إلى تضاؤل فكرة القبول بمبدأ تقسيم العمل الدولي بين الدول المتقدمة والدول النامية [٤].

الا ان استراتيجية احلال الواردات لم تحقق ما كانت تصبو اليه الدول النامية في اقامة هيكل صناعي متميز يستند بالأساس إلى انتاج صناعي معوض للاستيرادات ، ونتيجة لهذا وللظروف التي واجهتها هذه الدول في توفير احتياجاتها من العملات الصعبة خاصة في ظل تدهور معدلات التبادل للسلع الأولية، فلقد حاولت بعض الدول النامية انتهاج استراتيجية التصنيع من اجل التصدير.

تحديد العلاقة بين معدل النمو والقطاعات الاقتصادية للفترة (١٩٦٨-١٩٨٨)

لغرض التعرف على مدى مساهمة لقطاعات المكونة للاقتصاد التركي في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، لجانا إلى اختبار اثرها على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Y) خلال الفترة ١٩٦٨-١٩٨٨ ، والمتمثلة بـ:

X_1 = نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي .
X_2 = نسبة مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي .
X_3 = نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي .
X_4 = نسبة مساهمة قطاع الماء والكهرباء في الناتج المحلي الإجمالي .
X_5 = نسبة مساهمة قطاع البناء والتثييد في الناتج المحلي الإجمالي .
X_6 = نسبة مساهمة قطاع التجارة الجملة والمفرد في الناتج المحلي الإجمالي .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

X_7 = نسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي والإجمالي .

X_8 = نسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين في الناتج المحلي الإجمالي .

X_9 = نسبة مساهمة قطاع الخدمات (الشخصية والاجتماعية) في الناتج المحلي الإجمالي .

وقد تم استخدام عدة صيغ للتقدير وكانت الصيغة الخطية قد مثلت تلك العلاقة افضل تمثيل والتي تتوضح بالصيغة الاتية :

$$Y^8 = -453.92420 + 3.86208\ X_1 + 3.19167\ X_3 + 4.2150\ X_5 + 7.25456\ X_6$$

t (-3.71) (3.16) (3.64) (2.15) (3.10)

$$+ \quad 5.29471\ X_8 + 15.48172\ X_9$$

(2.88) (3.11)

$R^2 = 0.62$ F= 3.91 D.W= 2.33

يلاحظ من النموذج المقدر ان اثر كل من نسبة مساهمة قطاع الزراعة (X_1) ونسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية (X_3) ونسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد (X_5) ونسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد (X_6) ونسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين (X_8) ونسبة مساهمة قطاع الخدمات (X_9) في الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي كان معنويا ، وان قدرة هذه القطاعات في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتمثلة بمعامل التحديد (R^2) قد بلغت (٦٢%) ذلك يعني ان (٦٢%) من التغييرات الحاصلة في القطاعات الاقتصادية المذكورة انفا . وان (٣٨%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لم تتمكن تلك القطاعات من تفسيرها والتي تعزى لعوامل اخرى يوضحها المتغير العشوائي (Ui) .

وعند اختبار مدى قدرة القطاعات المذكورة سابقا على توضيح التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لوحظ ان قيم (t) المحسوبة اكبر من قيم (t) الجدولية ولكافة معلمات القطاعات ، حيث بلغت قيمة (t) المحسوبة لمعلمة نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (X_1) (٣,٦١) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي (X_3) (٣,٦٤) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع البناء والتشييد (X_5) (٢,١٥) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد (X_6) (٣,١٠) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين (X_8) (٢,٨٨٥) ولمعلمة نسبة مساهمة قطاع الخدمات (X_9) (٣,١١) وجميعها اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (١,٧٥) عند مستوى معنوية (٥%) مما يدل على وجود علاقة بين هذه القطاعات الاقتصادية ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وان المعالم المقدرة ذات معنوية احصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتسوي القيمة المقدرة . ولم تتضح معنوية كل من نسبة مساهمة قطاع التعدين (X_2) ونسبة مساهمة قطع الماء والكهرباء (X_4) ونسبة مساهمة قطاع النقل والمواصلات في الناتج المحلي الإجمالي . وقد بلغ المعامل الحدي لنسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي (X_1) (٣,٨٦) وذلك يعني ان التغير

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

الحاصل في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج بمقدار وحدة واحدة يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣,١٩) ذلك يعني ان تغيرا قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٣,١٩) .

كما وبلغ المعمل الحدي لنسبة مساهة قطاع البناء والتشييد (X_5) (٤,٢١) ، وذلك يعني ان تغيرا قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٤,٢١) . وبلغ المعامل الحدي لنسبة مساهمة قطاع تجارة الجملة والمفرد في الناتج (X_6) (٧,٢٥) ، وذلك يعني ان تغيرا قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٧,٢٥) . في حين بلغ المعامل الحدي لنسبة مساهمة قطاع البنوك والتأمين في الناتج (X_8) (٥,٢٩) وذلك يعني ان تغيرا قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٥,٢٩) كما اوضح النموذج المقدر ان المعامل الحدي لنسبة مساهمة قطاع الخدمات في الناتج (X_9) قد بلغ (١٦,٨٤) وذلك يعني ان تغيرا قدره وحدة واحدة في هذا القطاع يؤدي إلى خلق تغيير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (١٦,٨٤) . وجاءت اشارة معلمات النموذج موجبة وذلك يتفق ومنطق النظرية الاقتصادية . كما اوضحت تقديرات النموذج ، ان قيمة دربن – واطسن المحسوبة (d*) قد بلغت (٢,٣٣) . وقد اوضح الاختبار المذكور انفا انها تقع بين القيمتين (4-du , 4-d1) ، وذلك يعني حصولنا على حالة عدم التأكد (وقوعها في المنطقة الحرجة) .

وقد اكد اختبار (F) معنوية النموذج المقدر ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة في النموذج (٣,٩١) ، وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٢,٥٧) عند مستوى معنوية (٥%) . ذلك يعني ان المتغيرات المستقلة ذات تأثير معنوي على المتغير المعتمد وان النموذج ككل ذو معنوية من الناحية الاحصائية .

وقد اوضح اختبار كلاين وجود تداخل خطي بين كل من قطاع الزراعة مع قطاع الصناعة التحويلية – وقطاع الزراعة مع قطاع تجارة الجملة والمفرد وقطاع الصناعة التحويلية مع قطاع تجارة الجملة والمفرد . ويعود سبب ذلك إلى حالة التشابك الاقتصادي بين القطاعات المتداخلة خطيا . ولاهمية اثر هذه القطاعات على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي اضطر الباحث إلى عدم حذفها من النموذج ، كما ان هذا التداخل الخطي لا يقلق على اعتبار ان جميع قيم (t) المحسوبة كانت اكبر من العدد (٢) [٥].

تحديد اثر التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي :

بعض الدراسات التجريبية المتناولة لاثر التجارة الخارجية على النمو الاقتصادي :

١– في الدراسة التي اجراها Robert F.Emery عام ١٩٦٧ والتي تناول فيها طبيعة العلاقة ما بين معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي ، ومجموعة متغيرات ، والتي طبقها على

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

(٥٠) دولة مستخدما بيانات لمعدلات النمو بالنسبة المئوية لكل من E, GNP خلال الفترة ١٩٥٣-١٩٦٣ وقد توصل إلى النتيجة القياسية الاتية :

Real GNP = 0.7491 – 0.05480 (Current Account)
S.e (1.1649) (0.10901)
+ 0.37429 (Export)
(0.09511)

$R^2 = 0.67$

F-Ratio = 48.719

حيث تمثل :

Real GNP = معدل نمو الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

Current Account = الحساب الجاري

Export = الصادرات

يتضح من خلال الدراسة انفا ان لمتغيري سعر الصرف الجنبي والصادرات قوة تفسيرية بلغت نحو (٦٧%) أي ان (٦٧%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو GNP تتوضح بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغيرين قيد البحث .

كما تشير الدراسة المذكورة انفا إلى النتائج الاتية :

أ- ان العلاقة التبادلية المهمة كانت بين الصادرات والناتج القومي الإجمالي .

ب-ان كل زيادة وبمقدار (٢,٥%) في الصادرات تؤدي إلى زيادة في GNP وبمقدار (١%).

ج- لقد كان للعلاقة الاخيرة درجة كبيرة من الاعتمادية الاحصائية [٦].

٢- وفي دراسة اجراها Edward, K. Y. Chen سنة ١٩٧٩ والتي تناول فيها بعض الاقتصادات الاسيوية خلال الفترة (١٩٥٥-١٩٧٠) ، وتوصل إلى النتائج الاتية :

- بالنسبة لاقتصاد هونغ- كونغ :

$$Y = 1022 + 0.5751 + 0.378\ X + 0.651\ Y_{t-1}$$
(0.419) (0.133) (0.147)

SEF = 0.264

حيث ان :

Y = الناتج القومي الإجمالي

I = اجمالي الاستثمارات

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

X = الصادرات الكلية

Y_{t-1} = الناتج القومي في السنة السابقة

يتضح من الدراسة انفا ان هناك علاقة رابطة بين المؤشرات الاقتصادية المستخدمة (كمتغيرات مستقلة) وبين الناتج القومي الإجمالي . والذي يجد تعبيره من خلال المعنوية الاحصائية التي تتمتع بها المتغيرات المذكورة انفا [٧] .

٣- وفي عام ١٩٨١ نشر Richard Grabowwski, Subhashc, Sharam and Dharmendra Dhakal دراسة تناولوا فيها النمو الاقتصادي (نمو SDP) في اليابان ووضحوا الدور الذي تؤديه مجموعة مؤشرات اقتصادية تمثلت بـ:

(الصادرات ، قوة العمل ، خزين راس المال وانتاجية اقطاع الزراعي) والتي ابرزت نجاح جهود التنمية الاقتصادية في عدد من اقطار اسيا الشرقية ، وكانت النتائج التي توصل اليها الباحث بالصيغة الاتية :

$$Y_t = B_0 + \sum B_1, eY \sum B_2, eA_{t-e} + \sum B_3, eL_{t-e}$$
$$\sum B_4, eK_{t-e} + \sum B_5, eE_{t-e}$$

حيث ان :

Y_t = معدل نمو GFP في السنة t

A_t = انتاجية القطاع الزراعي في السنة t

L_t = قوة العمل في السنة t

K_t = خزين راس المال في السنة t

E_t = الصادرات في السنة t

ويتضح من الدراسة السابقة ان الارتفاع الواضح في معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي ومتوسط نصيب الفرد منه جاء بفعل عمليات التشابك الاقتصادي بين المتغيرات قيد الدراسة ، وقد ادت إلى رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمستويات تراوحت ما بين (٥‰ - ١٠%) [٨].

٤- وفي الدراسة التي اجراها Rati Ram سنة ١٩٨٤ والتي تناول فيها اثر مجموعة متغيرات على الناتج القومي الإجمالي لـ(٧٣) دولة نامية ، خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٧٠) و (١٩٧٠- ١٩٧٧) ، والتي توصل من خلالها إلى النتائج الاتية :

الفترة ١٩٦٠-١٩٧٠

$$Y = -0.685 + 1.104L + 0.161\ K + 0.094\ X$$

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

t (-0.80) (4.17) (4.06) (2.53)

$R^2 = 0.64$

$F = 19.51$

حيث تمثل :

Y = الناتج القومي الإجمالي الحقيقي

t = المدخلات من عنصر العمل

K = المدخلات من عنص راس المال

X = الصادرات

نستنتج من دراسة Rati Ram انه خلال الفترتين الموضحتين انفا ان للمؤشرات الاقتصادية المستخدمة دور كبير في رفع معدل نمو الناتج القومي الإجمالي لبلدان النامية المدروسة [٩].

أثر التجارة الخارجية على معدل النمو الاقتصادي في تركيا :

من اجل تحديد اثر التجارة الخارجية على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لجأنا لاختبار اثر كلمن نسبة الاستيرادات ونسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة ١٩٦٨ – ١٩٨٨ ، اذ يمكن توضيحها بالعلاقات الاتية :

X_{10} = نسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي

X_{11} = نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي

Y = معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

وقد تم استخدام عدة صيغ للتقدير ، وكانت الصيغة الخطية من افضل الصيغ التي مثلت تلك العلاقة والتي تتوضح كما في الاتي :

$Y^8 = -2.62832 + 0.53582\ X_{10} + 0.08422\ X_{11}$

t = (-1.37) (3.00) (1.16)

$R^2 = 0.33$, $F = 4.52$, D.W. = 1.56

الا انه لايمكن الاعتماد على نتائج هذه الدالة ، وبسبب مشكلة التداخل الخطي بين المتغيرين المستقلين . حيث كانت R^2 أقل من r × ١٠ × ١١ حسب معيار كلاين . كما ان قيم (t) المحسوبة اقل من (٢) ، مما اضطر هذا إلى أخذ كل متغير على حدة لمعرفة مدى أثره على معدل النمو في تركيا .

نسبة الايرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي :

حيث كانت الدالة بالشكل الاتي :

$Y = -1.17226 + 0.4626\ X_{10}$

t = (-0.80) (2.74)

$R^2 = 0.28$, $F = 7.55$, D.W. = 1.36

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

نلاحظ من النموذج المقدر ان متغير نسبة الاستيراد إلى الناتج المحلي الإجمالي للسنة السابقة كان معنويا . وان مدى قدرة هذ المتغير في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد والمتمثلة بمعامل التحديد (R^2) بلغ (٢٨%) ، حيث ان هذه النسبة توضح بان (٢٨%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تفسر بوساطة التغيرات الحاصلة في المتغير المستقل السابق .

وان (٧٢%) من التغيرات الحاصلة في المتغير المعتمد (Y) تعزى لعوامل اخرى يوضحها المتغير العشوائي (ui) ، وعند اختبار قدرة هذا المتغير على توضيح المتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . اتضح ان قيمة (t) المحسوبة هي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (١,٧٢) عند مستوى معنوية (٥%) مما يدل على وجود علاقة بين هذا المتغير ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي . وقد بلغ المعامل الحدي لنسبة الاستيرادات إلى الناتج المحلي الإجمالي (٠,٤٦) ذلك ان تغيرا قدره وحدة واحدة في نسبة الاستيرادات إلى الناتج يؤدي إلى خلق تغير في معدل النمو قدره (٠,٤٦) .

وجاءت اشارة معلمة المتغير موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بين هذا المتغير ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، حيث ان زيادة استيرادات البلد المعني من السلع الانتاجية تعد من اهم الامور الاساسية في تحقيق النمو الاقتصادي . ويبرز اثر ذلك على نمو واضح في البلدان النامية. وقد اكد اختبار (F) معنوية النموذج المقدر. كما ان النموذج خالي من مشكلة الارتباك الذاتي.

*** نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي :**

هذا ولم تتضح معنوية متغير نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٨ – ١٩٨٨) .

ولغرض معرفة اثر نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_{11}) على معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (Y) اعتمدنا بيانات الصادرات خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٨٨) وذلك يعود لسبب : انتهاج الاقتصاد التركي سياسة تشجيع الصادرات مستندا بذلك على مجموعة دوافع:

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

أ- دور هذه السياسة في زيادة ايرادات البلد المعني من العملات الصعبة . ويبرز ذلك من خلال تنويع صادراتها بقصد مواجهة المتطلبات المتزايدة فيها لتنمية اقتصادها الوطني ورفع مستويات الدخول .

ب-ان سياسة تشجيع الصادرات تستفيد من التخصص وتقسيم العمل الدولي الناجم عن المزايا النسبية التي يتمتع بها البلد قيد الدراسة ، حيث يصدر المنتجات التي يتمتع بميزة نسبية في انتاجه ويستورد المنتجات التي لايتمتع بميزة نسبية في انتاجها .

ج-ضيق السوق المحلية ، حيث تعد السوق المحلية اهم معوقات النمو الصناعي وخاصة اذا كان حجم السوق لا يستوعب انتاج الحجم الامثل للوحدة الاقتصادية ، لذا فهي تحاول توسيع نطاق السوق امام منتجاتها وذلك بالتصدير إلى الخارج .

ومن خلال بيانات الفترة (٨٠-١٩٨٠) ، تم التوصل إلى الصيغة القياسية الخطية الاتية :

$$\hat{Y} = -1.73840 + 0.29166\ X_{11}$$

t (-1.82) (4.34) (1.16)

$R^2 = 0.72$, $F = 18.08$, D.W. 2.37

يوضح النموذج المقدر انفا ان لنسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي اثرا معنويا موجبا، ومدى قدرته في تفسير التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والمتمثلة بـ(R^2) قد بلغ (٧٢%) ، وذلك يعني ان (٧٢%) من المتغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تتوضح بواسطة التغيرات الحاصلة في المتغير قيد البحث ، وان (٢٨%) من التغيرات الحاصلة في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي تعزى إلى عوامل اخرى يوضحها المتغير العشوائي (Ui) .

وعند اختبار قدرة المتغير في شرح تذبذبات المتغير المعتمد تتبين ان قيمة ($\hat{t}$) المحسوبة لمعلمته قد بلغت (٤,٣٤) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (١,٨٦) عند مستوى معنوية (٥%) ، وذلك يدل على وجود علاقة طردية بين كلا المتغيرين ، وان المعلمة المقدرة ذات معنوية احصائية وقيمتها تختلف عن الصفر وتساوي القيمة المقدرة . وقد بلغ المعامل الحدي (٠,٢٩) ذلك يعني ان التغير الحاصل في المتغير قيد البحث وبمقدار وحدة يؤدي إلى خلق تغير في معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وبمقدار (٠,٢٩) ، كما ويوضح

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

النموذج المقدر ان قيمة دربن – واطسن المحسوبة (d*) قد بلغت (٢,٣٧) وهي تقع بين القيمتين (du, 4-du) ، ذلك يعني ان خلو النموذج المقدر من مشكلة الارتباط الذاتي .

وقد اكد اختبار (F) معنوية النموذج المقدر ، حيث بلغت قيمة (F) المحسوبة (١٨,٨٨) وهي اكبر من قيمة (F) الجدولية البالغة (٥,١٢) عند مستوى معنوية (٥%) ، وذلك يعني ان النموذج المقدر ككل ذو معنوية من الناحية الاحصائية .

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

يمكن ايجاز اهم الاستنتاجات بما يأتي :

١ – على مستوى هيكل الانتاج :

أ- ازداد الناتج في جميع القطاعات (القطاعات السلعية ، القطاعات التوزيعية ، وقطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية) خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة .

ب–حققت القطاعات السلعية (الزراعة ، التعدين ، الصناعة التحويلية ، الماء والكهرباء ، البناء والتشييد) اعلى نسبة زيادة من الزيادة الكلية المتحققة في جميع القطاعات خلال الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة . تلتها القطاعات التوزيعية (تجارة الجملة والمفرد، النقل والمواصلات ، البنوك والتأمين) ثم قطاع الخدمات الشخصية والاجتماعية .

ج- على مستوى الاهمية النسبية للقطاعات المكونة لهيكل الانتاج نلاحظ انه في بداية الفترة احتل القطاع الزراعي المرتبة الأولى ثم قطاع الصناعة التحويلية، فقطاع تجارة الجملة والمفرد ثم بقية القطاعات الأخرى (البنوك والتأمين، النقل والمواصلات، البناء والتشييد، الخدمات الشخصية والاجتماعية، التعدين، الماء والكهرباء). اما في نهاية الفترة فقد اصبح قطاع الصناعة التحلويلية في المرتبة الاولى من حيث الاهمية النسبية يليه قطاع الزراعة ثم قطاع تجارة الجملة والمفرد، وكان ترتيب بقية القطاعات كالاتي: البنوك والتأمين، النقل والمواصلات، البناء والتشييد، الخدمات الشخصية والاجتماعية، الماء والكهرباء، التعدين.

د- اتضح من خلال النموذج الذي يوضح العلاقة بين معدل النمو الاقتصادي والقطاعات الاقتصادية ، ان للقطاعات (الزراعة ، الصناعة التحويلية ، البناء والتشييد ، تجارة الجملة والمفرد ، الخدمات الشخصية والاجتماعية ، البنوك والتأمين) اثر ايجابي على معدل النمو الاقتصادي .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

٢- على مستوى هيكل التجارة الخارجية :

أ- تزايد نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة محل الدراسة جعل الاقتصاد التركي اكثر حساسية تجاه التغيرات التي تحصل في السوق الخارجية.

ب- من هيكل الصادرات ، نلاحظ ان المنتجات الزراعية كانت تشكل اعلى نسبة في أهميتها في هيكل الصادرات خلال بداية الفترة ، الا ان الملاحظ في نهاية الفترة ، شكلت المنتجات الصناعية اعلى نسبة في اهميتها في هيكل الصادرات التركية مما يستدل هذا على الاتجاه الواضح نحو التصنيع وخاصة في فترة الثمانينات ، وهذا ما دعمه العمل التجريبي الذي بين التأثير الموجب للصادرات على معدل النمو وبالتالي نجاح إستراتيجية تشجيع الصادرات التي انتهجتها تركيا خلال هذه الفترة .

ج- من هيكل الاستيرادات نلاحظ ان المستلزمات الصناعية والمكائن شكلت اعلى نسبة من حيث اهميتها في هيكل الاستيرادات خلال الفترة مما يدل هذا على ان الاقتصاد التركي اتجه نحو استيرادات السلع الوسيطة والتي لها اهميتها في العملية الانتاجية ، وهذا ما دعمه نتائج العمل التجريبي الذي بين التاثير الموجب للاستيرادات على معدل النمو .

د- من الهيكل الجغرافي للتجارة الخارجية نلاحظ انه وبحكم تبعية الاقتصاد التركي للسوق ارأسمالية العالمية قد شكلت الدول الصناعية المتقدمة اعلى نسبة في تجارتها مع تركيا ، ونلاحظ ايضا ان اعلى نسبة حققتها تركيا في تجارتها مع الدول النامية هي مع دول نفطية ، وهذا يعود إلى افتقار تركيا لمصادر الطاقة والوقود .

المقترحات

١- نظرا لما مارسته اصادرات من تأثير ايجابي على معدل النمو في تركيا في فترة الثمانينات والذي يعكس نجاح استراتيجية تشجيع الصادرات ، يقترح الباحث توجه الاقتصاد التركي إلى الاستمرار نحو هذه الاستراتيجية.

٢- تشجيع القطاعات الاقتصادية في تركيا نحو الاستيرادات من السلع الوسيطة ، نظرا لما تمارسه هذه الاستيرادات من هذه السلع من تاثير ايجابي في عملية النمو الاقتصادي من خلال دخولها في العملية الانتاجية .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

المصادر والهوامش

(١) مد عبد الشفيع ، قضية التصنيع في اطار النظام الاقتصادي العالمي الجديد ، دار الوحدة ، بيروت ، ١٩٨١ ، ص ٢٧ .

(٢) لاس بيترسون ، الدخل والعمالة والنمو الاقتصادي ، بيروت ، ١٩٦٨ ، ص٣٨٣ .

(٣) عبد الكريم كامل ، تحليل واقع واتجاه تطور اتجارة الخارجية في تركيا ١٩٧٠-١٩٨٨ ، مصدر سابق ، ص١ .

(٤) محمد صفوت قابلي ، استراتيجية التصنيع للتصدير ومدى صلاحيتها للدول النامية ، مجلة التعاون في الخليج العربي ، العدد ٣٤ ، السنة التاسعة ، اكتوبر ١٩٨٨ ، ص٢٨ .

(٥) عادل عبد الغني محبوب ، مصدر سابق ، ص ١٤٤ .

(6) obert F. Emery, "The relation of Export and Economic Growth", Journal of Kyklos, Vol. 20, No. 1, 1967, pp.479-484 .

(٧) محمد صالح تركي القريشي وفواز جار الله نايف ، مقدمة في الاقتصاد الدولي ، مطابع التعليم العالي ، ١٩٩٠ ، ص١٢٨ .

(8) chard Grabowwski, Subhashc, Sharam and Dharmendra Dhakal, "Export and Japanese Economic Development", In Economic letters, Southern Illinois, University at Carbonda, U.S.A, Vol. 32, 1990, pp. 128-129 .

(9) Rati Ram, "Export and Economic Growth: Some Additional Evidence" Economic Devilopment and Cultural Change, Vol. 33 , No. 1 ,October 1987 , pp. 417-419 .

This document was created using SOLID CONVERTER PDF To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

دراسات إقليمية
السنة (٢) العدد (٤) كانون الأول ٢٠٠٥

إتجاهات النمو في الاقتصاد التركي للفترة ١٩٦٨-١٩٨٨

د. فواز جار الله نايف الدليمي
الحافظ

السيد وائل سامي طه

مستخلص البحث

إن النمو الاقتصادي في الأقطار المتقدمة يحدث كنتيجة لمجموعة عوامل مثل (الاستثمار، التحسن التكنولوجي والعوامل التنظيمية الإدارية) وهي بالطبع قد أنجزت في مراحل سابقة التغيرات الهيكلية، والتي أحدثت نموا في إنتاجية القطاعات الاقتصادية المختلفة.

إن الاقتصاد التركي من الاقتصادات النامية ، وطموحات تركيا للدخول في الاتحاد الأوروبي، يخيم عليها مواجهة العديد من المعضلات الاقتصادية، تأتي في مقدمتها إحداث تغييرات هيكلية، وفي هذا البحث نركز على العلاقة بين معدلات النمو الاقتصادي من ناحية ثانية ونكز في هذا المجال على السؤال المركزي التالي:

((هل أن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد التركي التي تظهر في قطاعي الإنتاج والتجارة الخارجية، تساهم في النمو الاقتصاد في تركيا؟)).

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com

Growth Dimensions In Turkish Economy 1968-1988

By: Dr. Fawaz J. Al-Dulaymee
Mr. Wael S. Al-Hafez

Abstract

Economic growth in advanced countries occurs due to a group of factors like investment, technological improvement, organizational and adminstrative factors. These factors have been achieved in stages preceded structural changes. Turkish economy is cinsidered one of the developing economies and Turkey's aspiration in joining E.U. impose facing so many economic troubles and first of all making structural changes.

In this paper we try seriously concentrating upon relations among rates of economic growth mentioning in this respect the following central question: Are structural changes in Turkish economy which appear in both ptodution and foreign trade sectors have a role in the growth of Turkish economy??.

This document was created using SOLID CONVERTER PDF
To remove this message, purchase the product at www.SolidDocuments.com